

Social Marginalization And The Growing Phenomenon of Domestic Violence in Algerian Society

Benhamza houria ¹, Ghoumari zaara ²

¹ University chadli ben djedid el tarf, Algeria, h.benhamza@univ-eltarf.dz

² Uiversity chadli ben djedid el tarf, Algeria, ghoumari-zaara@univ-eltarf.dz

ARTICLE INFO

Article history:

Received:23/04/2024

Accepted:30/04/2024

Online:28/02/2025

Keywords:

Social Marginalization

Domestic Violence

youth

Exclusion

JEL Code:Q15, R58

ABSTRACT

Many Algerian youth suffer from social marginalization in light of a difficult economic reality resulting from a historical process that Algerian society has gone through since independence, as most of its members decided to migrate from the countryside to the city, leaving agricultural lands to move to live on the outskirts of the city in the shantytowns and neighborhoods. In addition to the failure of the economic strategies adopted by the country, and the resulting political crises during the dark decade that the country experienced and their repercussions on both sides (economic - social), and during the period of the global health crisis of Covid-19, and its negative effects on the country's economic level, which further deteriorated the situation. The social situation of the Algerian individual and his low standard of living. There was great pressure on the Algerian family in the absence of infrastructure and the most important requirements for a decent living (such as housing - paved roads - street lighting - health services...)

The importance of this intervention lies in explaining the causes and background of the growing phenomenon of domestic violence, and focusing on the negative repercussions of the social conditions experienced by Algerian society and their relationship to social marginalization.

التهميش الاجتماعي وتنامي ظاهرة العنف الأسري في المجتمع الجزائري

بن حمزة حورية ¹، غوماري زعرة ²

¹ جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، h.benhamza@univ-eltarf.dz

² جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، ghoumari-zaara@univ-eltarf.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2024/04/23

تاريخ القبول: 2024/04/30

تاريخ النشر: 2025/02/28

الكلمات المفتاحية

التهميش الاجتماعي

العنف الأسري

الشباب

الإقصاء

JEL Code:Q15, R58

الملخص

يعاني العديد من الشباب الجزائري التهميش الاجتماعي في ظل واقع اقتصادي صعب، ناتج عن سيورة تاريخية مر بها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، حيث عمد معظم أفراد على النزوح من الريف إلى المدينة تاركين الأراضي الزراعية لينتقلوا للعيش على حواشي المدينة في الأحياء القصديرية والأحياء الفوضوية، بالإضافة إلى فشل الاستراتيجيات الاقتصادية التي تبنتها البلاد، وما عاقبها من أزمت سياسية خلال العشرية السوداء التي عاشتها البلاد وانعكاساتها على الجانبين (الاقتصادي - الاجتماعي)، ومن فترة الأزمة الصحية العالمية لكوفيد 19، وأثارها السلبية على المستوى الاقتصادي للبلاد، مما زاد من تدهور الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري وتدني مستواه المعيشي، كان الضغط كبير على الأسرة الجزائرية في غياب البنى التحتية وأهم متطلبات العيش الكريم (كالسكن، طرقات معبدة، إنارة للطرق، الخدمات صحية...)، تكمن أهمية هذه المداخلة في تفسير أسباب وخلفية تنامي ظاهرة العنف الأسري، والتركيز على الانعكاسات السلبية للظروف الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري وعلاقتها بالتهميش الاجتماعي.

- مقدمة:

يواجه الكثير من الأفراد مشاكل اقتصادية واجتماعية تجعله أمام تحديات كبيرة خاصة في بيئته الاجتماعية وفي مجتمعه المحلي، كالفقر والإقصاء والاستغلال وغيرها، هذه الظواهر التي تجعل الفرد في حالة نفسية واجتماعية غير سوية، تنعكس على محيطه و أسرته ، وكذلك الضغوطات المادية التي تتمثل في صعوبات الحياة اليومية تحول كيانه إلى أداة للعنف الأسري، هذا العنف سواء من طرف الآباء أو الأبناء ، يكون بسبب ما يعانيه الفرد من أشكال التهميش الاجتماعي (العيش في الأحياء القصديرية- المباني الفوضوية- انعدام أدنى شروط الحياة- غياب الأمن- الرسوب المدرسي..) فكان الانتشار الواسع للسلوك العنف بمختلف أنواعه ومظاهره في المجتمع الجزائري.

يتناول بحثنا هذا تحليلا لأنواع العنف وتاريخه، ثم يبين مظاهره وأثاره على المجتمع وعلى الأسرة خاصة، ونستعرض أهم العوامل السوسيو-اقتصادية التي أدت بالفرد الجزائري إلى السلوك العنيف في بيئته الاجتماعية ومع محيطه الأسري، وفي الأخير نعالج ظاهرة العنف ضد الطفولة ومسألة حقوق الطفل وفقا ما جاء في المواثيق الدولية وعلاقتها بمظاهر التهميش الاجتماعي والعنف الأسري وما يترتب عنها من نتائج على المجتمع.

أولا- مفهوم العنف:

أخذ مفهوم العنف حيزا كبيرا في واقع حياتنا المعاشة فأصبح هذا الأخير يقتحم مجال تفكيرنا وسمعنا وأبصارنا ليلا ونهارا حيث أصبحنا نسمع عن العنف الأسري -العنف ضد المرأة، العنف الديني والعنف المدرسي...الخ وغيرها من المصطلحات التي تتدرج في إطار هذا المضمون فالاتجاه نحو العنف نجده في سلوك بعض الأفراد كما نجده في محيط سلوك بعض الجماعات في المجتمع الواحد كما يوجد في محيط المجتمعات البشرية وتزداد نسبته من مجتمع لآخر ومن فرد لآخر وقد تأخذ صور التعبير عن العنف أشكالا مختلفة عديدة ومتباينة لاختلاف الناس فيما بينهم كما أن الناس يعيشون في ظل منازعات ثقافية ، سياسية ، اقتصادية مختلفة ومن ثمة فإن الاهتمام العالمي بظاهرة العنف سواء على مستوى الدول أو الباحثين أو العاملين في المجال السلوكي أو التربوي أو على مستوى المؤسسات أو المنظمات غير الحكومية في الآونة الأخيرة نتيجة الوعي النفسي و الاجتماعي بأهمية مرحلة الطفولة وضرورة توفير المناخ النفسي و التربوي المناسب لنمو الأطفال نموا سليما جسديا و نفسيا و اجتماعيا و أما لهذه المرحلة من اثر على تكوين شخصية الطفل و قيم هيئة الأمم المتحدة بصياغة اتفاقية عالمية تهت بحقوق الإنسان عامة وبعض الفئات خاصة الأطفال بضرورة حمايتهم من جميع أشكال الإساءة والاستغلال و العنف الذي يتعرض له الطفل.

وإن تحديد مفهوم العنف لغة "la violence" من "عنف" أي يشير إلى "كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم" (ابراهيم، 2003) . وعلى هذا الأساس فإن العنف يكون إما فعليا ولفظيا.

وأيضا العنف هو سلوك اجتماعي، وهو انحراف عن القواعد التي تحددها الأعراف في المجتمع، وهي في تعاريف عديدة لعناء اجتماعيين ونفسانيين، والعنف بمظاهره المتباينة وعلى أساسه يكون استخدام القوة والاحتجاج والاعتراض من ناحية، والشرعية من ناحية أخرى.

وبالتالي فالعنف سلوكا تستخدم فيه القوة أو التهديد أو الإكراه والقهر، والإيذاء البدني والنفسي والاجتماعي على الآخرين لتحقيق غايات أو لإشباع حاجات.

كما عرفه مغني زياد 1986 في الموسوعة الفلسفية العربية بأنه: "كل شديد قاسي يخالف مجرى طبيعة وجود الشيء أو الكائن الذي يحصل عليه أو عنده هذا الفعل" (زيد، 2008). وهو أيضا ممارسة القوة أو الإكراه ضد الغير عن قصد وعادة ما يؤدي ذلك إلى التدمير أو إلحاق الأذى والضرر المادي أو الغير مادي بالنفس أو الغير.

فالعنف هو سلوك يؤدي بإلحاق الضرر بالآخر سواء كان فردا أو شيئا، وسواء تمثل في الإيذاء البدني أو الهجوم اللفظي أو تحطيم الممتلكات.

ويمثل الانحراف بذلك حالة الخروج عن قيم وعادات المجتمع وما يتسبب للمجتمع من تعدي على مكتسباته ومصالحه وحرية... والإدمان على المخدرات حالة من الانحراف للفرد والتي يلاحظ انها فردية أو مسألة شخصية لكن تؤدي الى عواقب أخلاقية وانحرافية، وأيضا تخص حالات عديدة من الفعل الانحرافي والإجرامي، والعنف.

ثالثا-أنواع العنف: للعنف أشكال وأنواع كثيرة منها البسيط الذي لا يتعدى إثارة غضب الآخرين، ومنها الشديد الذي يصل إلى إنهاء حياة الآخر. وتندرج أفعال العنف شدة لتشمل إلحاق الأذى بالآخرين عن طريق استعمال القوة البدنية، ونظرا للتفاوت في درجات العنف وتعريفه على مستوى الفعل أو الظاهرة فإن أفعال العنف تختلف شكلا وحدة ومجالا، ويمكن حصر أنماط العنف فيما يلي:

1-حسب أسلوب التعبير عنه ووظيفته:

أ- **العنف اللفظي:** وهو أقل المستويات ضررا ويتمثل في السب والتوبيخ والشجار والعصيان والاستهزاء بشاعر الآخرين، وبالمنازة بالألقاب، ووصف الآخرين بالصفات السيئة، وقد يستخدم كلمات أو جمل والتجريح والتوبيخ والتهديد أيضا، ويقع في الغالب قبل بداية العنف البدني. ويهدف هذا النوع من العنف إلى التعدي على حقوق الآخرين بإيذائهم عن طريق الكلام والألفاظ الغليظة النابية (غزوان، 2015).

ب- **العنف البدني:** يعد من أقدم أنواع العنف التي عرفها الإنسان منذ أن أحس بوجوده ككائن مستقل وله إرادة وكيان، ويتمثل في الاعتداء على الآخرين بالضرب والتشاجر والاشتباك بالأيدي كأدوات دفاعية مستفيدة بقوته الجسدية تجاه الآخرين ويصاحب هذا النوع نوبات من الغضب الشديد الموجهة ضد مصدر العنف.

ت- **العنف الجسدي:** هو استخدام القوة الجسدية وبالآلات والوسائل والأسلحة المختلفة بوعي وبشكل متعمد اتجاه الآخرين وذلك من أجل إلحاق الضرر الجسدي من خلال الضرب أو الإعاقة أو حتى القتل.

ث- **العنف المباشر وغير المباشر:** المباشر يكون السلوك موجه وبشكل مباشر إلى الفرد مصدر الإحباط مستخدما في ذلك قوته الجسدية، أما غير المباشر فالفرد يكون فاشل في توجيه سلوكه مباشرة إلى مصدر الإحباط خوفا من العقاب، فيحول سلوكه العنيف على طرف آخر، وقد يكون فردا أو ممتلكات.

ج- **العنف المكتسب:** هو سلوك يتعلمه الفرد من بيئة محيطة به، فالأطفال يتعلمون السلوك العنيف عن طريق ملاحظة نماذج لدى والديهم ومدرسيهم وأصدقائهم، ومشاهدتهم لمظاهر العنف في أفلام التلفزيون والسينما، أو قراءة القصص البوليسية وألعاب الفيديو الالكترونية، أي أن العنف يتعلم بالملاحظة.

ح- **العنف اتجاه الذات:** قد يوجهه الطفل اتجاه نفسه كأن يمزق ملابسه أو كتبه أو يلطم وجهه أو يشد شعره أو يضرب رأسه أو يجرح نفسه أو يعض أصابعه أو يحرق جزء من ملابسه.

خ- **العنف اتجاه الممتلكات:** يظهر في هيئة تكسير أو تمزيق أو تخريب ممتلكات الآخرين أو ممتلكاته الشخصية ويستمرى بالعنف الإتلافي ويندرج تحته إهدار الماء وتكسير الألعاب وتمزيق الورق.

د- **العنف الجماعي:** هو النوع الذي يشترك فيه مجموعة من الأفراد لهم شعور محدد تجاه هدف معين حيث يقوم الفرد بسلوك العنف بحرية لأن المسؤولية تضيع بين أفراد الجماعة، أو هو النوع الموجه من فرد تجاه جماعة مثل توجيه الطفل عنفه ضد مجموعة ينهمكون في نشاط معين لاستبعادهم له، فيقترب منهم ويوجه عنفه ضدهم، وقد يوجه عنفه بشكل منفرد أو يشترك مع غيره في توجيه سلوكه اتجاه مجموعة.

وهناك أنواع أخرى تأخذ معاني وأساليب مختلفة كما تؤدي إلى نتائج متعددة تلحق بالفرد وبالمجتمع أضرارا مادية ومعنوية وحتى بشرية. وفي هذه الورقة البحثية نجد أن مختلف هذه الأنواع لها تأكيد وعلاقة بين التهميش الاجتماعي والعنف الأسري كظاهرة اجتماعية.

رابعا-العوامل المؤدية للعنف:

تعد ظاهرة العنف من بين أهم الظواهر التي وجدت منذ وجود البشرية وخاصة منذ نشأة القبائل والامم، كما ساعد على انتشار العنف وتداوله عدة مؤثرات بيئية داخلية وخارجية، جعلت الفرد يخسر أهم طاقاته، وهي القدرة على إدارة المشاعر، والتحكم القوي في توجيهها وضبطها، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب"-رواه البخاري(6114)، ومسلم(2609).

وفيما يلي أهم عوامل العنف:

1- الأسرة:

تمثل الأسرة النواة الأساسية للمجتمع، فهي النسخة المصغرة عنه في مخيلة كل فرد، فهي الأرضية الأساسية لتشكيل الإنسان، وهي الجسر الذي يعبره الوليد البشري في كتلة بيولوجية محملة بالاستعدادات والقدرات على الاكتساب، وهي الوعاء المملوء بالأفكار والاتجاهات والعادات والقيم والدين والثقافة بأوسع صورها، ومن هذا المنطلق أرجع العديد من الباحثين على أن ظهور العنف عند الفرد راجع إلى فشل لعملية هامة في حياة الإنسان

وهي عملية التطبيع الاجتماعي. وحول دور الأسرة والأهل في التأثير على ظهور العنف لدى أطفالهم وعدوانيتهم، فإنه يتجلى مما يتم ملاحظته من سلوك الوالدين والأقارب ويتصرف بعنف اتجاه ولده وعليه أن لا يندesh من أن يرى هذا الولد بعد بضعة أشهر أو بضعة أعوام يتكلم ويتصرف بالطريقة نفسها فقد كانت تنشئة على الفعل العنيف والمعنف.

والتنشئة الأسرية هي طريقة صقل الخبرات والمهارات والقيم للطفل في مجال يمكنه من إحراز التكيف الاجتماعي والحضاري للوسط الذي يعيش فيه.

ويعد الوالدان أول خلية لتنشئة الطفل حيث ينقل كل منهما الثقافة المجتمع للطفل عبر اللمس والتعبير اللفظي والوجداني التوجيه الاجتماعي الذي يمثل حجر الزاوية في تكوين شخصية الفرد.

وتتمثل أسس عملية التنشئة الأسرية فيما يلي:

✚ الرعاية المادية والنفسية وخاصة الاجتماعية من خلال التفاعل الإيجابي مع الأبناء.

✚ ضبط سلوك الطفل، وتصرفاته وفقا لوسائل الضبط العرفية والقانونية.

✚ تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي وضمان البناء الاجتماعي والمحافظة على القيم المعايير الخاصة بالمجتمع.

وقد عرفت الأسرة كغيرها من الأنظمة تحولات اقتصادية وثقافية واجتماعية وحتى تربوية تركت آثارها على البناء الاجتماعي بسبب التغير الذي شمل كل من شكلها والعلاقات الاجتماعية والمكانة والدور لأعضائها.

- تتحدد هذه الخصائص:

- تقلص حجمها أصبحت نووية تستقر في الوسط الحضري.

- تتسم بتنوع نشاطاتها كل فرد في الأسرة له عمله.

- ضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة.

- أخذت الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية من حيث عاداتها وقيمها فهي متمسكة بالعلاقات القرابية والحياة البسيطة والعادات والأعراف وخاصة في المناسبات الدينية.

- الاعتماد على حياة معاصرة بتقنيات الحضارة التقنية والرقمية والمنافسة على استخدام التكنولوجيا الجديدة (الهاتف المحمول، القنوات الفضائية، الانترنت...)

- المظاهر الاجتماعية للمكانة الأسرية محددة وفقا لاقتناء التكنولوجيات المتطورة أين تكون هذه المظاهر في استهلاك وبامتلاك كل ما هو تكنولوجي متطور، له المعاني والرموز الاجتماعية التي تحدد الوضع الاجتماعي للأسرة.

- أصبح العامل التكنولوجي والياته المتطورة جانب من الرموز للتمايز الاجتماعي ولتحديد مكانة الأسرة الجزائرية.

- تعد وسائل الاعلام إحدى اهم وسائل التنشئة الاجتماعية الاساسية الى جانب الاسرة والمدرسة فهي تعمل على دمج الافراد في السياق الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق تكون لأثار التحول القيمي للأسرة وللتنشئة الاسرية انعكاسات على سلوك الاسرة والطفل بظهور وتنامي ظاهرة العنف.

2- ثقافة العنف:

من المداخل الحديثة في تفسير ظاهرة العنف تلك التي تبني بوجود أو افتراض وجود ثقافة العنف، فحسب اتجاهات المجتمع نحو العنف مثل تمجيد العنف في وسائل الإعلام، ومن خلال القصص والروايات، واعتناق معايير اجتماعية تقوم على أفكار الغاية تبرر الوسيلة، وكذلك تركيز قوانين التنافس في التعاملات الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي تجعله القانون الأساسي للبقاء، مما يزيد معه العنف وبالتالي تصبح النتيجة النهائية وجود ثقافات أساسية تمجد العنف وتبرر نتائجه في المجتمع.

3- المشكلات الاقتصادية:

إن للعامل الاقتصادي أثره الكبير في حدوث العنف، فإذا كان رب الأسرة يعاني صعوبات مادية أو فقيرا، فإنه يعجز عن توفير ما تحتاجه الأسرة، وربما استدان من أجل أسرته، وقاده ذلك إلى الإحساس بالضغط المالية لأنها تحمله بأثقال لا يستطيعها، وإن أعياه الفقر عن القيام بواجباته اتجاه أسرته مما يؤدي إلى تفكك الأسرة بالطلاق أو الإهمال. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن وضعية الأسرة الفقيرة لها علاقة بتنامي ظاهرة العنف في المجتمع والطبقات الكادحة وتتضاعف لديها أجواء العنف الأسري خمسة أضعاف الأسر الغنية.

4- الانحرافات الأخلاقية:

تؤكد اغلب البحوث والدراسات العلمية ان للانحراف وسلوك الإدمان مثل: شرب الخمر والمسكرات وغيرها...تؤجج وتزيد من الصراعات والتفكك الأسري والخلافات العائلية، وتؤدي بالتالي إلى اللجوء للعنف ضد أفراد الأسرة، فتعاطي المخدرات يزيد وبشكل كبير من خطر العنف، ومن الأمور المسلم بها نظرا وواقعا أن تعاطي المسكرات والمخدرات من أكبر المشكلات التي تؤدي إلى الخلافات داخل الاسرة وفي المؤسسات وفي الوسط المدرسي وتولد العنف بين أفرادها.

5- وسائل الإعلام المختلفة:

تتجلى أجهزة الإعلام وخاصة المرئية وقنواتها المختلفة، والتي لا حصر لها من مشاهد تشجع على العنف، ومن ذلك المشاهد الأفلام العنيفة التي تدفع بالزوج إلى تطبيق ما رأى على أسرته.

وقد أكدت الأبحاث على وجود علاقة ارتفاع نسبة الجريمة، وبين العنف المشاهد من خلال التلفزيون، عملاً بنظرية "التعلم الاجتماعي" فقد نشرت منظمة الائتلاف الدولي ضد العنف التلفزيوني بحثاً استغرق (22 عاماً) تقريباً، أظهر الأثر التراكمي للتلفزيون الذي يمتد حتى أكثر من عشرين سنة لتظهر نتائجه والتي تقول "بأن هناك علاقة مباشرة بين عرض أفلام العنف التي تعرض بالتلفزيون في الستينات وارتفاع الجريمة في السبعينات في سائر العالم سببها عرض أفلام العنف في التلفزيون والسينما.

خامساً- النظريات المفسرة لظاهرة العنف:

لقد تعددت النظريات الاجتماعية والنفسية المفسرة لظاهرة العنف نوجزها بما يلي:

1- النظرية الإيتولوجية:

في تفسير السلوك العدائي يرى لورنز أنه الاستعداد الغريزي الناجم عن عمليات الانتقاء الطبيعية، أي أن الطبيعة هي التي اختارت الأصلح والأقوى لذلك نجد أن فرص العدوانية تزداد بهدف الملاحظة على البقاء، والصراعات بين القوي والضعيف ينتهي بالبقاء لمن هو أقوى، ولهذا السبب يشيع العنف بين أعضاء النوع الواحد ومن وجهة نظر الإيتولوجية فإن طبيعة العدوانية في المجتمعات الحيوانية أو حتى البشرية تكون بشكل من التنافس الذي يحقق حسب رأي هذه النظرية وظائف لعل من أبرزها ما يلي:

✓ الدفاع عن المجال الحيوي " الطريدة أو منطقة الصيد".

✓ البحث عن الغذاء.

✓ المكانة المرتبطة ضمن الجماعة لتحقيق التوازن الوظيفي.

✓ التزاوج.

ومن الطبيعي أن تكون نظرية لورنز محملة بالكثير من الأفكار التشاؤمية عن الإنسان وما ينتظره من مستقبل مظلم، ولو أمعنا النظر في المناخ الفكري الذي انبثقت فيه هذه النظرية وجدناه مناخاً شاعت فيه الحروب الإقليمية والأزمات الاقتصادية التي عصفت بكثير من اقتصاديات المجتمعات البشرية، فضلاً عن شيوع حالة من القلق الاجتماعي بين الأفراد، ووفقاً لهذا المنطلق ليس من الغريب أن تشيع أفكار التشاؤمية التي مفادها أن مستقبل الإنسان في العالم يكتنفه الكثير من الغموض والصراعات والعنف.

2- النظرية البيولوجية:

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للعنف على العامل البيولوجي وخاصة على الجوانب الوراثية للسلوك، كما تتمثل أفكار هذه النظرية في طبيعة تغير عمل الأعصاب وخاصة الصادرة عن وظيفة المخ والتي قد تكون لعوامل وراثية أو لصدمات أو لحوادث مرضية وصحية أو لإفراط في زيادة الإفرازات للهرمونات التي تنمي سلوك القلق والعنف.

وقد توصل أحد الباحثين في علم النفس من خلال دراسة بحثية إلى وجود علاقة بين العنف الزوجي وإصابة الدماغ، كما كشفت دراسته أن العديد من الرجال الذين لديهم تاريخ من الصدمات بالمخ يكونون عنيفين في سلوكياتهم، فالاختلال الوظيفي للمخ والإعاقات الفيزيولوجية قد تؤدي إلى خفض التكتم في الانفعالات، كما قد تؤدي إلى صعوبات في التواصل وبالتالي يحدث العنف والعدوانية بين الأفراد.

3-نظرية التعلم الاجتماعي:

تعتبر نظرية التعلم الاجتماعي من أهم النظريات السوسولوجية التي تهتم بتفسير عملية تعلم السلوك العنيف من خلال التقليد والمحاكاة ويرجع الفضل الأكبر في الاهتمام بموضوع التعلم عن طريق المحاكاة إلى "ألبرت باندورا" الذي قدم خلاصة أبحاثه كتاب يحمل عنوان التعلم الاجتماعي من خلال المحاكاة. ويرى "باندورا" أن معظم سلوك الإنسان سلوك متعلم ويتم تعلمه من خلال القدوة إذ يمكن للفرد من خلال ملاحظة سلوك الآخرين أن يتعلم كيفية إنجاز السلوك الجديد وقد حدد العالم "باندورا" ثلاثة مصادر رئيسية للسلوك العنيف في المجتمع الحديث وتتمثل هذه المصادر في تأثير الأسرة والثقافة الفرعية والاقتداء بالنموذج الرمزي.

6-نظرية الضبط الاجتماعي:

من أقدم وأهم النظريات التي عالجت السلوك العدواني في المجتمع نظرية الضبط الاجتماعي والتي قدمت تفسيرات اجتماعية ونفسية ساهمت في تفسير السلوك العنيف، كما تعد هذه النظرية من بين النظريات السوسولوجية التي تنظر إلى العنف على اعتبار أنه استجابة للبناء الاجتماعي، ويرى أصحابها أن العنف تعد غريزة إنسانية فطرية وجدت منذ وجود البشرية.

إن نظرية الضبط ترى أن خط الدفاع بالنسبة للمجتمع يتمثل في معايير الجماعة ونوع القيم والأعراف المتفق عليها والتي لا تتبذ العنف وتستنكره، فأعضاء المجتمع الذي لا يتم ضبط سلوك الفرد عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية، وعندما تفشل الضوابط الرسمية يظهر السلوك العنيف بين أعضاء المجتمع.

سادسا-آثار العنف الأسري وضحاياه:

تتعدد آثار التي تخلفها ظاهرة العنف سواء في الوسط الأسري أو في المجتمع عامة منها ما يلي:

- ❖ العاهات والأمراض الجسدية، والعقد النفسية والإعاقات حيث يتسبب العنف في كثير من المشكلات الحية التي تدوم وال حياة الفرد منها الجسدية ومنها النفسية خاصة، كالكبت والعدوانية والعزلة والإحباط وغيرها...
- ❖ التشوهات الجسدية الناتجة عن الكسور والجروح والحروق بما يؤثر على مستقبل الطفل او الفرد المادي والمعنوي.

- ❖ ضعف الاتصال والتواصل بين الشخص الذي تعرض للعنف مع الآخرين، والتفكك الاسري واختلال في بناء العلاقات الاجتماعية المتماسكة والقائمة على تبادل الخبرات والقيم وعلى الثقة بالنفس.
- ❖ عدم المقدرة على التعامل مع المجتمع بسبب تدهور المهارات الذهنية والاجتماعية والنفسية، حيث يتدنى مستوى الذكاء، أو فقدان الثقة بالنفس.
- ❖ تهديد كيان الأسرة، بما قد يؤدي إلى تفككها وانعدام الثقة وتلاشي الإحساس بالأمان فيها.
- ❖ تهديد كيان المجتمع لكون الأسرة هي النواة الأولى والأساسية لقيام المجتمع المتماسك.
- ❖ التعتير وضعف التحصيل الدراسي لدى الأطفال المعنفين.
- ❖ التعرض للانحراف في السلوك والأخلاق، والوقوع في حبائل المسكرات والمخدرات وغيرها من المنكرات، ومرافقة أصدقاء السوء (الطيري، 2013).

أما ضحايا العنف: فعند الحديث عن العنف يجدر بنا الإشارة للفئات المتضررة من العنف أو التي تسمى بضحايا العنف، وهم بطبيعة الحال الفئة الضعيفة بين أفراد الأسرة وغالبا ما تحتاج لرعاية خاصة، وفيما أبرز الفئات التي تتعرض للعنف:

1- **الأطفال:** هم من أكثر الفئات تعرضا للعنف لأنهم الأكثر ضعفا، كما أنهم من أكثر الفئات حاجة للرعاية والاعتناء، وتعرضهم للعنف متعدد الجهات، فقد يكون من الأب، وقد يكون من الأم، وقد يكون من الاثنين، وقد يكون من زوجة الأب، وقد يكون من الأخ الأكبر أو العم.

2- **المرأة:** إن وضعية المرأة في المجتمعات النامية والمتخلفة إنسان يعاني العنف والتهميش وتكون حسب الدراسات في الدرجة الثانية من حيث تعرضها للعنف الاسري، نظرا لطبيعتها الضعيفة ولا سيما الزوجة ونتيجة للظروف وللأعراف التي تكون عليها وضعية مجتمعاتنا تبقى هي الضحية حفاظا على أسرتها، وتضطر أن تكون ضحية للعنف الاسري حفاظا على بيتها وعلى أطفالها بالذات، وكذلك خوفا من المجتمع بكونها مطلقة.

3- **ذوي الاحتياجات الخاصة:** ذوو الاحتياجات الخاصة ولا سيما الأطفال منهم من الفئات الضعيفة في الأسرة والمجتمع، والتي تحتاج إلى مزيد من الرحمة والعناية والرعاية والاهتمام لسد النقص الجسدي أو الذهني الذي يعانون منه، إلا أن الواقع يشير إلى تعرضهم لصور من العنف الموجه ضدهم ماديا ومعنويا، وهذه الفئة قد تعاني العنف من أكثر من جهة، العنف الاسري بين أفراد أسرهم، والعنف المؤسسي بين طاقم المؤسسة التي من المفترض أن ترعاهم بعناية خاصة، والعنف الثالث من المجتمع من حولهم.

4- **كبار السن:** هم فئة من الجيل الأكبر سنا والتي أصبح ينظر إليها عبئا على المجتمع وبين أفراد الأسرة، وهي أكثر الفئات العمرية التي تحتاج للرعاية والاهتمام لضعفهم الجسدي وأحيانا الذهني، بعدما بلغوا من السن مرحلة العجز رغم ما بذلوه من الجهد والوقت في رعاية أفراد أسرهم، وهذا من الوفاء والبر ورد الجميل. قال تعالى: "هل جزاء الإحسان إلا الإحسان"-سورة الرحمن: الآية 60.

وقد يصدر العنف من الزوج اتجاه الزوجة، و/أو الأم والأب اتجاه الأولاد، أو الأخ اتجاه الأخت ونحو ذلك باختلاف الظروف الاجتماعية للأسرة ولوسطها الاجتماعي والمادي.

سابعا) علاقة التهميش الاجتماعي بظاهرة العنف:

يواجه الشباب اليوم ظروفًا نفسية واجتماعية مختلفة عن سابقتها، بحيث أن هذه الفئة هي أكثر الشرائح الاجتماعية عرضة للانتهاكات، وذلك لما تحصيه تقارير المنظمات العالمية خاصة بشأن الطفولة. فمن الأطفال من تواجهه صعوبات في حياته اليومية العادية، فيتخذ الشارع مأوى له هربا من سوء المعاملة التي يواجهها داخل الوسط العائلي، ونتيجة لفقدانهم للظروف الحياتية الملائمة من غذاء وملبس وأمن.

وكذلك فإن الفقر والبطالة وغلاء المعيشة، وتزايد معدلات التحضر كلها عوامل لتزايد الجريمة والعنف والاستغلال. وفي زمن العولمة اليوم، فقد أخذت المنظمات والجمعيات الإنسانية تتنافس لحماية الفئات الضعيفة وخاصة منها الأطفال والنساء، وسنت قوانين وتشريعات عمل للتكفل بهذه الفئات، بإصدار الاتفاقيات لتقليص سبل الاستغلال الممارس عليها. وكذلك لضبط مخلفات آليات التنافس الحاد في الإنتاج الرأسمالي، والتي تعد مخاطر كبرى على المجتمع وخاصة على أدنى طبقاته، فزيادة الاضطهاد والتفكك الأسري والتوسع لظاهرة الحرمان، ومنه تنامي لظاهرة أطفال الشوارع. إنه في غياب تعريفات محددة لهذه الظاهرة واقتصار التعامل مع هذه الفئة، بمعايير القوانين وعلى أساس المواد الواردة في المشرع الخاص بالحدث، نعتبر خصوصية الظاهرة في كونها تشمل كل الفئات المحرومة من الرعاية الأسرية، والغائبة عن الرقابة الاجتماعية من أطفال الملاجئ، وأطفال العاملين والبعيد عن أسرهم وأطفال المتشردين وهي فئات من نتاج أشكال الاستغلال الرأسمالي، الراهن. فحل هذه الظاهرة يكون من خلال ما قدمته المشاريع الأممية من اتفاقيات، ومن نصوص قانونية في هذا الحقل والتي يدور حولها الكثير من الجدل، وخاصة حول واقع وآليات التكفل والتصدي لظاهرة الطفولة بدون مأوى.

إن الطفولة والشباب هم المستقبل ولحماية هذه الشريحة، كان إصدار مجموعة حقوق في لوائح اختصت بداية بحق ووصولاً إلى الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال وذلك في اتفاقية صدرت عن منظمة الأمم المتحدة في 20 نوفمبر سنة 1989 لتتخذ في سنة 1990 وتتضمن حماية للحقوق المادية والمعنوية الخاصة بالطفل وخاصة أمام تصاعد مخاطر العولمة. و"هكذا أضحت اتفاقية حقوق الطفل بمثابة العهد الدولي الأكثر قبولا في تاريخ البشرية ووضعة الأطفال في قلب الانشغال العالمي من أجل حماية وترقية الإنسان، بينما أخذت الحكومات بتصديقها على الوثيقة، عهدا والتزاما قانونيا بحماية وصيانة حقوق الطفل وقبلت بأن تضع نفسها تحت طائلة المراقبة والمساءلة حول مدى احترامها وتنفيذها لتلك الالتزامات" (العياشي، 2003) ومن محتويات هذه الاتفاقية الحق في التمتع بالتملك والرعاية والخدمات والصحة واللعب...والحق في الحماية من كل أشكال الإهمال والممارسات المسيئة لكرامته وذاته ماديا ومعنويا، وحقوق في المشاركة في اتخاذ القرار والتعبير والنشاط الثقافي والديني واللغوي وحتى الحق في الإعلام بتوعية الطفل حول حقوقه.

لقد أدى غياب تعريف محدد وواضح وشامل لظاهرة الطفل الذي يعيش في الشارع، كظاهرة اجتماعية واقتصادية وبقاء المفهوم محصورا في إطار قانوني، يجعلنا غير قادرين على ضبط الظاهرة وعلاجها وتحديد حجمها، وبالتالي يصعب علينا بناء خطة عمل لمواجهة الظاهرة والتكفل بالضحايا فاعتبارنا هذه الفئة ضحية المجتمع ومسؤولية الدولة.

وحتى يتم التفكير بجدية في وضعية طفولتنا خاصة والشباب عامة والمساهمة في الوقاية من التشرد قبل البحث عن علاج لها، فإن تسمية طفل الشوارع هي تسمية تتوعدت بين وضعية الطفل المنتشر، والطفل المتسول، والطفل بدون مأوى، ويوجد في نقاشات خست منظمات عالمية كمنظمة اليونيسيف، بأن تصنف أطفال الشوارع إلى مجموعتين: مجموعة الأطفال العاملين في الشوارع طوال النهار والذين لديهم أسر يعودون إليها ليلا، وأطفال آخرين لا يملكون عائلات وأقارب ويبقى الشارع مأواهم الوحيد.

وهنا نستعرض أهم ما احتوته هذه الاتفاقية من مواد، لتبيان مدى توفير التشريع الدولي لأهم القوانين والتي يمكننا أن نتخذها كنصوص قانونية لحماية الطفولة من أي تعنيف أسري أو تهيش اجتماعي وفي أغلب الدول، ففي المادة 32 من اتفاقية حقوق الطفل نقراً ما يلي (الدولي، 2019):

- 1- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح إلى أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو نموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي.
- 2- تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية وتكفل بتنفيذ هذه المادة... وتقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي: تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا لالتحاق بعمل ما.
- 3- وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه، وفرض عقوبات وجزاءات أخرى مناسبة لضمان تنفيذ هذه المادة بفعالية.

ثامناً) نتائج المترتبة عن التهيش الاجتماعي للطفل:

إن أسباب مشكلة العنف ضد الأطفال ترجع أساساً إلى عدة عوامل تربوية وأخرى نفسية تخص السلوك والتفاعل داخل الأسرة وخاصة بين الطفل والديه، فالتفكك الأسري والصراع في العلاقات من نزاع أو طلاق وعجز الأبوين عن تقديم الرعاية الكافية التي يحتاج إليها الأطفال، بسبب صعوبات مالية أو نقص في التأمين الطبي الملائم أو التغذية الكافية والتعليم والأمان وغيرها من مسائل التي تخص الجانب الصحي، أما من الجانب النفسي، فيفشل الأبوين في تكوين علاقة مع الطفل ونقص الحنان والحب والاهتمام به ويصاحب ذلك الإساءة الانفعالية.

فهذه المشاهدات من الإساءة النفسية التي يعيشها الطفل تؤدي إلى خلافات مع وسطه الأسري وخاصة بسبب الضغوط اليومية للأباء خاصة إذا كان الوالد عاطلاً عن العمل وعاجز عن التحكم في البيت وفي أطفاله، وإهماله اتجاه مسؤولية تنشئتهم وخاصة في تواجده من يتنافس على هذه المسؤولية من وسائل إعلام وأجهزة اتصال والتقنيات الحديثة من إنترنت وفصائيات، فحسب دراسة تشير إلى أن معظم الأطفال الذين يعيشون في حي فقير مع والدين هامشين في إدارة الأسرة يكونون أكثر تعرضاً لخطورة الجناح. وإذا حللنا علاقة الإساءة النفسية بطفل الشوارع نلاحظ بأن الطفل الذي يتعرض يومياً إلى مضايقات من طرف ذويه وإهمال وعنف أسري، يعد مؤشراً في وجود هذا الطفل في الشارع والذي يرفض العودة إلى أسرته وأن الحالة النفسية والتربوية التي يتواجد عليها طفل الشارع فهي نتائج التكنولوجيا الحديثة التي لا يكون الطفل راضياً عن مستوى التعامل العائلي لذاته فيرفض الإساءة، ومن خصائص

الأطفال ضحايا الإساءة أن هذه الظروف من الإهمال والمعاملة غير اللائقة تنعكس على الطفل وعلى أنماط سلوكه فيصبح أكثر عدوانية ويؤثر أيضا على نموه الجسمي والمعرفي والنفسي والسلوكي ..كالعزلة وعدم الثقة بالنفس والإحباط والكبت.

خاتمة:

يشكل العنف ظاهرة خطيرة على المجتمع وعلى مؤسساته، وعنف الأسري شكل من بين أهم النتائج التي خلفها التهميش الاجتماعي ومظاهره من فقر واستعباد واستغلال. كما أن تطور المجتمعات لن يكون حقيقيا وكاملا إلا إذا أخذت كل شرائحه جميع الحقوق وخاصة منها شريحة الأطفال، فالاهتمام بالطفل ضمن الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية للتصدي لكل أنواع الاستغلال والعنف الممارس ضد الأطفال، يأخذ اليوم اهتمام كل الدول (191 من الدول الموقعة على الاتفاقية) ليقال من مخلفات العولمة اتجاه هذه الشرائح الضعيفة في المجتمع. وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحدثته العولمة في الجانب الفكري والعلمي والإعلامي وغيرها إلا أن ظاهرة أطفال الشوارع تشكل خلا في هذه الصيرورة، كما أن الإشارة إلى التقدم الكبير في فلسفة حقوق الإنسان والطفل هو أمر لا يستهان به، لكن الواقع لا يجسد تطبيقا لهذه الاتفاقيات والفرق شاسع بين ما احتوته من مواد لحماية أطفالنا وبين التطبيق الحقيقي لنصوصها، وغياب سياسة إصلاحية لتأهيل هؤلاء الأطفال مع النظرة المشوهة للمجتمع اتجاههم كونهم جانحون ، يكون عائقا أمام التكفل بهم، فلماذا لا نجتهد لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية ولتجسيدها على أرض الواقع وللتخلص من الرؤية الاجتماعية السلبية ومنه يكون تطبيق مضمون الاتفاقية، فلزاما على كل الهيئات الرسمية وغير الرسمية العمل على التكفل السليم بكل يتيم أو طفل لا يملك مأوى، وإلى تخصيص برنامج للرعاية والتعليم والتغذية حتى لا يلجئوا إلى تكوين مجتمع الشارع هذا المحيط الذي لا يرحم.

قائمة المراجع:

- 1- سورة الرحمن: الآية 60.
- 2- البخاري (6114)، ومسلم (2609).
- 3- عامر أحمد جيدر وعبد المنعم جليل ابراهيم: لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
- 4- رشدى شحاته أبو زيد: العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الاسكندرية، مصر، 2008،
- 5- احلام حمود الطبري: العنف الأسري مظاهره-أسبابه-علاجه، مركز المعلومات والتخطيط بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، الكويت، 2013
- 6- ناصر علام: أطفال الشوارع (قنبلة قيد الانفجار) مؤسسة طيبة، مصر، الطبعة الأولى، 2009.
- 7- عنصر العياشي: العولمة وحقوق الطفل، دراسة في اتفاقية حقوق الأطفال، ورقة مقدمة لندوة حقوق الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، 8 أكتوبر 2003
- 8- اتفاقية حقوق الطفل: الشبكة العربية لحقوق الإنسان: <http://www.unicef.org>